

م.م. دلال نؤي سعي*

dalalluay848@gmail.com

المقدمة

من المعلوم أنَّ العرب فرع من الشعوب السامية، وكانت هذه الشعوب تتكلم في الأصل لغة واحدة، وهي اللغة السامية الأم، غير إنَّ اختلاف بيئاتها أدى إلى اختلاف في لهجاتها. ومع مرور الزمن، جعل من تلك اللهجات المختلفة لغات. ويقسم علماء الساميات هذه اللغات إلى قسمين:

١- اللغات السامية الشمالية: وتشمل اللغة الأكادية والآشورية والبابلية واللغة الكنعانية، والعبرية، والفينيقية والآرامية.

٢- واللغات السامية الجنوبية: وتشمل العربية واليمينية القديمة واللهجات الحبشية.

وبالرغم ممَّا بين هذه اللغات من اختلاف بقي بينها إرث مشترك في كثير من الألفاظ المتشابهة وقواعد اللغة كالذي نجده على سبيل المثال بين اللغتين العربية والعبرية. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنَّ العربية استمدت أصولها الأولى من اللغة السامية الأم، ثم أخذت تتطور. وطبيعة الجزيرة العربية ساهمت بدور كبير في تعدد الاختلافات اللغوية فقد كان لأطراف الجزيرة ووعورة الاتصال بين أجزائها ما جعل سكانها ينقسمون إلى قبائل أخذت تظهر بينها مع الزمن لغات مختلفة بعد التباين بينها أو قرب بالنسبة لاتصال أصحابها بعضهم ببعض من جهة، ومدى تأثرهم بالأمم المجاورة لهم من جهة أخرى.

* ديوان الوقف السني - دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية.

فاللهجات العربية القديمة هي نتيجة انعزال القبائل أولاً، ونتيجة التطور المستقل لكلام كل

قبيلة ثانياً" (في اللهجات العربية، صفحة ٣٨).

وتشير كتب اللغة إلى وجود اختلافات بين اللهجات الشمالية والجنوبية، وأبرزها ما كان بين لهجة أهل الحجاز ولهجة بني تميم، فورد أنَّ الأولون كانوا يسهلون الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم بينما الآخرون يحققونها، نحو: جبريل عند الحجازيين يقابله جبرائيل عند التميميين، وقس على ذلك. ثم كانت الفتوحات الإسلامية فدخل الإسلام على أثرها كثير من الأعاجم واشتدت حاجة هؤلاء إلى تعلم اللغة العربية فانتشر اللحن، وخاف العرب على لغتهم وتهددت السليقة. ومن ثم كان اللحن باعثاً على تدوين اللغة ووضع قواعدها فلجأوا إلى السماع لجمع اللغة وإلى القياس لوضع النحو، غير أن كثيراً من المسائل التي تفرعت عن هذه الأصول، أضحت مثارا للاختلافات بين الدارسين قديماً وحديثاً.

الفصل الأول

توطئة:

إن البحث في اللغة، ظاهرة حديثة بالنسبة لقدم وجودها على الأرض لقد ابتدأ البحث العلمي للغة، منذ اكتشاف الإنسان أن للغة نظاماً يمكن أن تُحدد قواعدها. يعتبر اللحن الباعث الأول على جمع اللغة وتدوينها، وعلى استنباط القواعد العربية وتحديدها، خصوصاً بعد أن اختلط العرب بالأعاجم. فلقد كانت محاولة استنباط قواعد النحو في القرن الأول للهجرة ضرورة، أملت الحياة الجديدة بعد الإسلام. إذ بدأ البناء اللغوي للغة العربية يتداعى، فانتشر اللحن في المجتمع وتهدد السليقة وتسرب اللحن إلى قراءة القرآن الكريم، إثر اختلاط العرب بالأجناس الأخرى. وفي هذا من الخطر ما يهدد، المجتمع بالضياع والعصبية ذات سلطان فذهب العلماء يبحثون عن وسيلة تصون اللغة العربية من الائتلاف والضياع وتحفظ عليها بناءها وكيانها .

ولا بأس من الإشارة إلى ظهور اللحن، عبر المراحل التاريخية وكذلك إلى مفهومه. فظهر اللحن منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أشارت إلى ذلك كتب اللغة والنحو. فقد لحن رجل أمامه فقال صلى الله عليه وسلم "أرشدوا أخاكم قد ضل" (الخصائص، صفحة ٨/٢)، والظاهر إنَّه عُرِفَ بهذا الاسم حقيقة "اللحن" ودلالة ذلك ما ذكره السيوطي من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنى لي اللحن" (المزهر في علوم اللغة وأنواعه، الصفحات ٣٩٧ - ٢/٣٩٦).

وقد كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول: "لا أقرأ فأسقطُ أحبُّ إليَّ من أن أقرأ فألحنُ"، وفي عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وجدنا المصادر تثبت الكثير من الحوادث المتصلة باللحن، نذكر منها أنَّ عمر (رضي الله عنه) مر على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: إنا قوم متعلمين "فاعرض مغضبا وقال: "والله لخطأوكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم" (في أصول النحو، صفحة ٧).

والأهم من هذا كله أن يتسرب اللحن إلى قراءة الناس لكتاب الله عز وجل، وهو النص العربي الفصيح، الذي أحيط بالعناية الشديدة المنقطعة النظير من طرف العلماء والحفاظ، حتى أمر عمر بن الخطاب ألا يُقرَأ القرآن إلا عالم باللغة. فقد وفد أعرابي على عهد عمر (رضي الله عنه) فقال: من يُقرئني شيئا مما أنزلَ على محمد. فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن "وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله... " فقال الأعرابي إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه "فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة.... وقص القصة، فقال عمر: بريء من المشركين ورسوله..... " فقال الأعرابي "وأنا أبرأ من ما برئ الله ورسوله منهم" (في أصول النحو، صفحة ٨). وجاء في البيان للجاحظ،

(هذه عصاتي بدل (عصاي) بأنه أول لحن سمع بالبادية، وأول ما سُمِعَ بالعراق من اللحن: حيّ على الفلاح (عوض الفتح) (البيان والتبيين، صفحة ٢/٢١٩) إلى غير ذلك من الروايات التي ساقتها كتب الأدب واللغة في هذا المجال. والحق أنّ اللحن كان باعثاً قويا على الاهتمام باللغة، وصيانة قواعدها خوفاً من الضياع، خصوصاً بعد اختلاط العرب بالأُمم المجاورة لهم والدولة الإسلامية محضه. واللحن ما هو إلا ظاهرة إعرابية، أو بعبارة أخرى خروج عن قواعده. وقد كان الإعراب من الظواهر اللغوية، التي عني بها الخاصة من العرب في شعرهم وخطبهم. وعدّ هذا مفخرة واعتزازاً بينهم.

"أما في لهجاتهم ولغة التخاطب بينهم فلا نكاد نعلم شيئاً عن قواعد إعرابهم وعما التزموه في تحريك أواخر الكلمات أو تسكينها" (في اللهجات العربية، صفحة ٨٤).

وعلى هذا الأساس كان الإعراب مسألة موضوعة بين الخاصة من العرب، ثم بين النحاة من بعدهم، ولم يكن مظهرًا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة الناس، ويدل على هذا شعورهم واهتمامهم بقواعده منذ العصر الجاهلي، فإذا انحرف أديب عن تلك القواعد عيب عليه ذلك.

وكان النابغة الذبياني من خاصة الخاصة، فعاب عليه العرب الإقواء في شعره، وليس الإقواء في حقيقة الأمر إلا لحنًا في الإعراب، وانحرافاً عن قواعده. ولم يصارحوه بهذا العيب فالشاعر الذبياني من فحولة الشعراء حتى دخل المدينة مرة فأسمعه قوله :

من آل مية رائح أو مغتدٍ ... عجلان ذا زاد وغير مزودٍ

زعم البوارحة أن رحلتنا غدا ... وبذاك حدثنا الغراب الأسودُ

ففظن لهذا وعدله إلى قوله:

زعم البوارحة أن رحلتنا غدا ... وبذاك تنعاب الغراب الأسود

وقد بلغ من نفوذ النحاة وسلطانهم، أنهم وصفوا كل خروج على قواعدهم الإعرابية باللحن وصمة عار، وكان كذلك كافياً للحط من مكانة الشاعر أو الخطيب أو من منزلة الرجل في الوسط الاجتماعي .

وضع النحو:

ليست هذه القواعد في الواقع، سوى تقاليد لغوية جرى عليها القوم، واعتبروا كل شروء عنها شذوذاً أو لحنًا. وظلت قواعد النحو العربي تطبق بالسليقة إلى أن دعت الحاجة بعد الفتوح إلى تدوينها وضع أصول لها.

لقد اختلف المؤرخون حول بداية النحو العربي، فزعم بعضهم أن أبا الأسود الدؤلي هو واضع هذا العلم، وهو أول رجل انصب ببحثه على اللغة والنحو من خلال الأخبار والروايات المنسوبة إليه، وقال آخرون (نصر بن عاصم الدؤلي، وعبد الرحمن لابن هرمز) وأكثر كتب الطبقات على أنه (أبو الأسود الدؤلي) المتوفى سنة (٦٩ هـ) ، يقول صاحب المزهري: "ثم كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي وكان أبو الأسود أول من رسم النحو أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وكان أعلم الناس بكلام العرب وزعموا أنه كان يجيب في كل اللغة" (المزهري في علوم اللغة وأنواعه، صفحة ٣٩٧/٢).

وفريقاً من الناس يرجعون الفضل في ذلك إلى الإمام علي بن أبي طالب كما هو واضح من خلال النص، ويستفيدون في ذلك على روايات أهمها، أن أبا الأسود "دخل على علي فأخرج له على رقعة فيها: "الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. فقال أبو الأسود ما دعاك إلى هذا؟ قال: رأيت فساداً في كلام بعض أهلي فأحببت أن أرسم رسماً يعرف به الصواب من الخطأ فأخذ أبو الأسود النحو عن علي ولم يظهره لأحد (أنباه الرواة على أنباه النحاة، صفحة ٥/١) ، وحجتهم في ذلك أنه "قليل لأبي الأسود الدؤلي من أين لك هذا العلم؟ فقال لقنت حدوده من علي بن أبي طالب" (أنباه الرواة على أنباه النحاة، صفحة ١٥/١) .

وضع القواعد:

ثمة ظاهرة واضحة في البحوث اللغوية المأثورة عن العرب، امتلأت بها كتب اللغة والنحو والأدب والسير، هي ظاهرة تكشف عن فهم خاص للغة وتدل على تصور محدد لها. هذه الظاهرة تتمثل في الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي دون تمييز بين ما ينسب إلى لهجة قبيلة معينة، وبين ما ينسب إلى اللغة الفصحى الصافية، واعتبار الكل لغة واحدة متحدة المستوى والخصائص (تقويم الفكر النحوي، صفحة ١٥٧).

ويعني هذا الموقف أن اللغة هي مجموع اللهجات القبلية، ويكشف هذا التصور مواقف النحاة أنفسهم في عصر الاستشهاد النحوي، فقد مضوا يجمعون المادة اللغوية ويبحثون عن الأماكن التي لا تزال بعيدة عن التأثير باللغات الطارئة، فهداهم عملهم إلى مصادر، كانت في البداية منابع استقوا منها أصول العربية وقواعدها. فقرر العلماء جمع اللغة من كل سبيل بالرحلة إلى البادية، وبالأخذ عن الأعراب البدو الوافدين على المدن.

وكان السماع أهم وسيلة أعانته في هذا الميدان. وهم في سماعهم لم يفرقوا بين القبائل العربية المختلفة، التي استقرت عندهم الفصاحة، كذلك لم يفرقوا بين عربي وآخر من الناطقين باللغة. وهكذا أباح لهم منهجهم أن يأخذوا من النساء والصبيان والمجانين أيضا (المزهر في علوم اللغة وأنواعه، صفحة ١٤٠/١).

دون أن ينتبهوا إلى وجود فوارق تركيبية ودلالية بين المستويات اللهجية، وبين اللغة الفصحى الصافية. ولا يخفى ما لمثل هذا المنهج - السماع - من إخلال بالقواعد العامة، وتشجيع لاستعمال الشوارد، إلى جانب هذا أن الأخذ بالسماع قد فتح الباب أمام العبث باللغة والاختلاف في الرواية الواحدة. أما القبائل التي أثر العلماء الأخذ عنها نقصد الاحتجاج، وهي القبائل التي لم تقصد لغتهم

أو فصاحتهم. وكانت تسكن وسط الجزيرة العربية، بينما رفضوا الأخذ عن القبائل المتطرفة لضعف فصاحتها، وقربها من حدود الجزيرة. وكانت لغة قريش أفصح لغات العرب وأفضلها، لأن القرآن نزل بها. ويرى بعض الكتاب أن القرآن لم يكن بلغات قريش فحسب، بل فيه من اللغات الأخرى (في اللهجات العربية، صفحة ٤٥) (مجلة دعوة الحق، الصفحات ٢٩ - ٣٣) (دراسات في فقه اللغة ، صفحة ٧٢).

قال الجاحظ في البيان: "سأل معاوية يوما: من أفصح الناس فقال قائل : قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات وتيامنوا عن عنعنة تميم وتياسروا عن كشكشة بكر، ليست لهم غمغة قضاة ولا طمطمانية حمير، قال: من هم؟ قال: قريش" (البيان والتبيين، الصفحات ٢١٢/٢-٢١٣) ومن ذلك قول أبو نصر الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" (المزهر في علوم اللغة وأنواعه، الصفحات ٢١١/١-٢١٢) (الخصائص، صفحة ٥/٢).

يبدو من هذا النص، أنَّ العلماء قد عزلوا عن مجال الاحتجاج والاستشهاد معظم القبائل العربية، وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يبقى لهم من اللغة ولو حافظوا على الأقل على هذا التصنيف لجنبوا أنفسهم الكثير من الصعاب والمتاهات في ما يجوز وما لا يجوز، أثناء وضع القواعد النحوية، لكنهم اجهدوا أنفسهم واجهدوا الناس معهم حينما خرجوا عن ذلك. وكان الخروج عن هذا التقسيم مدعة إلى النقد. حيث عيب على ابن مالك الاستشهاد بلغات لخم وجدام وغسان.

نتيجة القواعد:

اعتقد الكثير أن ظهور القواعد النحوية كان من شأنه أن يضع الحد للفوضى داخل اللغات العربية. لكن الواقع النحوي ينفي ذلك لان علماء العربية لم يقصروا تقعيد القواعد العربية على مصدر واحد، وهو لغتنا النموذجية الأدبية بل كانوا يجمعون من هذه القبيلة ومن تلك، حتى اجتمع لهم خليط من اللغة الفصحى المنسجمة في خصائصها وخليط من اللهجات الأخرى ذات صفات خاصة بها. " فمحاولة بناء قواعد اللغة العربية من كل ما روي عن القبائل يؤدي حتما إلى التناقض ويبعد باللغة عن الانسجام والاطراد في الخصائص، فلو أن الرواة وقفوا استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدة وممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكريم ليجنبوا أنفسهم الكثير من المهاترات والجدل حول ما يجوز وما لا يجوز " (في اللهجات العربية، صفحة ٤٦).

الفصل الثاني

تأثير اللغات في النحو:

ترك فهم اللغويين العرب للغة على أنها مجموع اللهجات القبلية، وإن الناطق بلغة ما مصيب غير مخطئ، وأثره البعيد في القاعدة النحوية ومن الصعب أن يوجد باب من أبواب النحو العربي دون أن يلمس فيه الدارس بشكل أو بآخر اثر اللغات القديمة المنتشرة داخل الجزيرة العربية ونسبت بعضها منها إلى قبائل معينة، والبعض الآخر اكتفت بالإشارة إليه على انه مما كانت تقوله العرب، وكان لاختلاف اللغات اثر كبير في اختلاف القواعد وتشعبها، إذ نجد النحاة أحيانا في جدل عقيم حول مسألة نحوية، يحاول البعض منهم تخريجها على رأي قبيلة خاصة، والبعض الآخر يتداولونها على رأي آخر روي عن قبيلة معينة، ومرد ذلك الخلاف إلى تعصب كل فريق برأيه والتمسك به، ومن أبرز هذه الآثار من خلال دراسة الظواهر اللغوية والقواعد النحوية المقننة لها وسوف ابرز بعضا من هذه الظواهر:

أ- ظاهرة التصرف الأعرابي:

١- ما الحجازية: قسم النحاة (ما) النافية إلى حجازية وتميمية، وهي من قبيل الحروف غير المختصة، فأهل الحجاز تعمل (ما) عمل ليس بشرو (شرح ابن عقيل، الصفحات ٣٠٣/١-٣٠٦)، أي: رفعوا بها المبتدأ اسماً لها ونصبوا الخبر خبراً لها، قال تعالى: " ما هذا بشرا "، " ما هن أمهاتهم ".
وقال الشاعر:

أبناؤها متكفون أباهم ... حنقوا الصدور وماهم أولادها (شرح ابن عقيل، صفحة

(٣٠٢/١)

أما بنو تميم لم تعملها، وهو القياس (لسان العرب، صفحة ٤٧٢/١٥) (الخصائص، صفحة ١٠/٢).

وزعم الكوفيون أنّ (ما) لا تعمل شيئاً في لغة أهل الحجاز وإن الاسم المرفوع بعدها باق على حاله قبل دخولها، والمنصوب على أسقاط الباء، " لأن العرب لا تكاد تنطق ألا بالباء فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو معهود عند حذف حرف الجر (الهمع، صفحة ١٢٣/١) (شرح ابن عقيل، الصفحات ٣٠٨/١-٣٠٩)، قال تعالى: " وما هم بمؤمنين " وقوله بمؤمنين في محل نصب لأنه حين حذفت الباء من الخبر ظهر النصب فيه وأكثر لسان أهل الحجاز جر الخبر بالباء، وإنّما زيدت الباء في الخبر للتأكيد (تفسير البحر المحيط، صفحة ٥٥/١)، ولعل السبب في ذلك أنّ الظاهرة اللغوية قد تشترك فيه عدة قبائل.

٢- لا الحجازية: وهي من الحروف التي لا تختص في الأعمال، لكن في أعمالها خلاف بين النحاة إذ يجيز البعض أن تعمل الحاقاً "بليس" بشروط ثلاثة (شرح ابن عقيل، صفحة ٣١٩/١) ترفع الاسم وتتصب الخبر، قال أبو حيان: " لم يصرح أحد بأن أعمال "لا" عمل "ليس" بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي فإنه قال: فيه بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طي" (الهمع، صفحة ١٢٥/١) (شرح المفصل للزمخشري، صفحة ١٠٨/١).

وهذا النص يوضح لنا أن أعمال "لا" لغة أهل الحجاز الحقا "بليس"، بشروط معروفة، وعدم أعمالها لغة تميم، وهو القياس .

٣- إن النافية: من الحروف غير المختصة، فكان طبقاً لأحكام هذه النظرية ألا تعمل وهو مذهب أكثر البصريين، وأجاز أعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن

مالك سماعاً، ومع ذلك فإنها تعمل في لغة أهل العالية عمل "ليس" وحكي عن هذه اللغة أنها تنصب الخبر بعد أن، وسمع من بعضهم أن ذلك نافعك وضارك وأن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، وذكر ابن جني في كتابه المحتسب إن سعيد بن جبير رضي الله عنه قرأ قوله تعالى في سورة الأعراف: "أن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم" بنصب العباد (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والایضاح، صفحة ٢٧٠).

٤- إذا لغة هذيل وغيرهم يقولون (إذ)، وشاهد لغتهم قول أبي ذؤيب (لسان العرب، صفحة

٣/٤٧٧):

تواعدنا الربيق لننزلنه ... ولم نشعر إذاً اني خليف

فتحت الذال في هذه اللغة لسكونها وسكون التتوين بعدها.

٥- لام الطلب من الجواز، وحركتها الكسر لضرورة الابتداء، فنقول في الأمر لينفت وفي الدعاء

ليقض علينا ربك "وفتحها لغة لسليم الباء للخفة (الهمع، صفحة ٥٥/٢).

٦- حكم "ليت" أنها تنصب الاسم وترفع الخبر إلا في لغة تميم فإنها تنصبها وحكى ابن سلام أنها

لغة رؤية - وهم قوم من تميم - ومنه قول العجاج من الوزر. يا ليت أيام الصبا رواجعا (لسان

العرب، صفحة ٥/٤٧٤) (الهمع، صفحة ٢/٣٤).

٧- استعمال "متى" حرف جر بمعنى "من" في لغة الهذليين من كلامهم أخرجها متى كمي

واستشهدوا له بقول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج (المغني، صفحة

١/٣١٦)

٨- تكون "أم" مبتدأ الكلام في الخبر، وهي لغة يمانية، بقول قائلهم:

أم نحن خرجنا خيار الناس، وتكون "أم" زائدة لغة أهل اليمن وانشدوا:

يا دهن أم ما كان مشيي رقصا ... بل قد تكون مشيتي توقصا

وتكون "أم" بلغة بعض أهل اليمن الألف واللام وفي الحديث :

"ليس من امبر امصيام في امسفر"، وانشد أبو عبيد:

ذاك خليلي وذو يعاتبني ... يرمي ورائي أمسهام وامسلمه (لسان العرب، صفحة

(٣٦/١٢)

٩- عمل "إلا" في المستثنى المنقطع فيه خلاف بين النحاة - لان المستثنى المنقطع ليس من

جنس المستثنى منه- قال ابن مالك:

ما استثنيت "إلا" مع تمام ينتصب ... وبعد نفي أو كنفي انتخب

اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه أبدال وقع (شرح ابن عقيل، صفحة

(٥٩٧/١)

إذا كان المستثنى بالانقطاع تعين النصب عند جمهور العرب سواء كان الكلام موجبا أم

منفيا، نحو: جاء المسافرين إلا أمتعتهم، ما جاء المسافرين إلا أمتعتهم، ومنه قوله عز وجل: "ما

لهم به من علم إلا اتباع الظن" اما بنو تميم فيجيزون البدلية أي يجيزون الاتباع، نحو: "ما قام

القوم إلا حماراً وما ضربت القوم إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حماراً" (شرح ابن عقيل، صفحة

(٦٠٠/١).

١٠- وقد اختلفت العرب في مذ ومنذ، فبعضهم يخفض بمذ ما مضى وما لم يمض، قال اللحياني:

وبنو عبيد من غني يحركون الذال من منذ المتحرك والساكن ويرفعون ما بعدها فيقولون: مذ

اليوم، قال وليس بالوجه. وحكي عن بني سليم: ما رأيتَه مَدُّ يومان، بطرح النون وكسر الميم
 وضم الذال، وقال بنو ضبة والرباب يخفضون بمذ كل شيء (شرح ابن عقيل، صفحة
 ٦٠٠/١)، وقال الفراء في مذ ومنذ هما حرفان مبنيان من حرفين: من ومن ذو التي بمعنى
 الذي في لغة طيء (شرح ابن عقيل، صفحة ٥١١/٣).

١١- من المعلوم أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء. لكن إلزامه الألف في الأحوال
 الثلاثة أي الرفع والنصب والجر لغة معروفة نسبت إلى كنانة، وروى أهل الكوفة والكسائي
 والفراء أنها لغة بني الحارث بن كعب، وقيل إنها لغة " بني العنبر وبني الهجيم وبطون من
 ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وختعم وهمدان ومزدانة وعذرة" (الهمع، صفحة ٤٠/١) وخرج على
 قوله عز من قائل: " إن هذان لساحران" (شرح المفصل للزمخشري، صفحة ١٢٩/٣)

١٢- من الأسماء الموصولة اللذان للمثنى المذكر في الرفع والذين له في النصب والجر، وللمثنى
 المؤنث اللتان واللتين.

أما في الجمع المذكر "الذين" بالياء في الأحوال كلها. قال تعالى: " الذين هم في صلاتهم
 خاشعون" وتختص بالعاقل وما نزل منزلته. ويعرب "الذين" في لغة طيء وهذيل وعقيل، فيقال في
 الرفع اللذون بالواو .

قال الشاعر: نحن اللذون صبحوا الصباحا (الهمع، صفحة ٨/١) (لسان العرب، صفحة

٥٠٧/٣).

ب- ظاهرة التطابق العددي:

أجاز النحاة في القواعد التي وضعوها لتقنين ظاهرة التطابق العددي في اللغة الأدبية النموذجية هذا النوع من التطابق بين الفعل والفاعل على سبيل المثال لا الحصر، مستشهدين بعدد من النصوص اللغوية، التي تؤيد هذا التطابق ونمثل له بهذين النموذجين:

١- إذا استند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور عند جمهور العرب تجريد الفعل من علامة التنثية والجمع، نحو: قام الزيدان، وجاء العمرون لكن من العرب من يلحقه الألف والواو والنون، اعتبروها حروف لا ضمائر، وهذه لغة يسميها النحاة لغة "أكلوني البراغيث"

قال الشاعر: "يلومونني في شراء النخيل أهلي فكلهم ألوم"

إذا جاء بالواو والذال على الجمع مع وجود الفاعل .ومن النحويين من عد هذه الحروف ضمائر (شرح المفصل للزمخشري، الصفحات ٨٧/١-٨٨)، ثم اختلفوا وجعلوا ما بعدها بدلا منها، وقيل مبتدأ، ويجمع اللغويين على أن الرأي الصحيح هو السابق لأنها لغة، وعزيت لطيء وأزد شنوءة، وكان ابن مالك يسميها "لغة يتعاقبون فيكم ملائكة" (شرح ابن عقيل، صفحة ٤٧٣/١) مأخوذ من الحديث الشريف: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" يقول سعيد الأفغاني: هذا الحديث كان محط خلاف بين النحاة إذ تم تخريجه على عده أوجه (في أصول النحو، صفحة ٦٩).

٢- هلم، اسم فعل بمعنى أقبل، ويقال هلمّ للفرد والمثنى والجمع، في معظم اللغات، وبذلك نزل القرآن، قال تعالى: "هلم إليها وهلم شهداءكم" قال سيبويه: "هلم في لغة الحجاز يكون للواحد والاثنتين والجمع والذكر والأنثى بلفظ واحد، وأهل نجد يصرفونها " (لسان العرب، صفحة ٦١٧/١٢) يتضح من النص أن أهل نجد يحملون هلم على تصريف الفعل، تقول هلم للمفرد، هلم للمثنى، هملوا وهلم للجمع .

الخاتمة:

ومن الواضح أن اللحن لعب دوراً كبيراً في توثيق اللغة العربية وتأسيس قواعدها النحوية، وقد سعى اللغويون والنحاة إلى الاستناد إلى القبائل العربية التي لم تشوب حضارتها شائبة، بهدف الاستناد إلى تعبيراتها اللغوية. ولقد ترك سوء الفهم المحيط بمختلف مستويات النشاط اللغوي، إلى جانب التصور الخاطئ الذي نتج عنه لغة باعتبارها مجرد مجموعة من اللهجات القبلية التي يستخدمها العرب، أثراً دائماً وأحدث فوضى ملحوظة في الظواهر اللغوية، وخاصة في النحو. ويتجلى هذا الاضطراب بوضوح في البيانات المتعلقة بالأحكام النحوية، التي كثيراً ما تكشف عن تناقضات بين نتائجها.

ومن النظريات التي يقبلها النحاة على نطاق واسع، والتي نادراً ما يتم الطعن فيها أو التشكيك فيها في عالم التراث النحوي. كما عبر عنها علي أبو المكارم. أن "التخصص هو سبب ما يعمل من الحروف". ومن هذا المنطلق استنتج النحويون حكمين رئيسيين: الأول أن الحروف المتخصصة فقط لها أدوار وظيفية، مما يعني أن الحروف المشتركة تقتصر إلى أي دلالة إجرائية؛ والثاني أن الحرف المتخصصة يعمل فقط ضمن سياقه المحدد، مما يؤدي إلى استنتاج أن الأسماء المتخصصة لا تعمل بالضرورة في صيغة المبني للمجهول، في حين أن العكس صحيح بالنسبة للحروف الخاصة بالأفعال، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ... تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب (المغني، صفحة

(٣٨/١)

والبيت لأمرئ القيس وصيغته في ديوانه بعد تحقيقه. (في اللهجات العربية، صفحة ١٦/١)

إذا ما ركبنا قال ولدان اهلنا ... تعالوا إلى أن يأتي الصيد نحطب

فأثبت ان "ان" ناصبة على الوجه الصحيح لا جازمة.

ويقول سعيد الأفغاني في هذا الصدد: "لم يحققوا النصوص التي بنو عليها لا سنداً ولا متناً، أما السند فكثيراً ما تجده مروياً عندهم على غير الصحيح، ويبنون قاعدتهم على موطن الخطأ منه وكان عليهم أن يتقصوا الروايات المختلفة ويحققوها متحرين صحيحها من زائفها وإذا يستطيعون الاطمئنان إلى ما يبنون عليها من قواعد (في أصول النحو، صفحة ٧٣) وقد ينشأ هذا الخلل النحوي أحياناً من المبادئ التفسيرية التي استخدمها النحاة كحجة لدعم وجهات نظرهم. ففي النص الواحد والبيت الواحد، يمكن للمرء أن يلاحظ فروعاً واختلافات مختلفة بينها، حيث يسعى كل فصيل إلى استخراج الأدلة التي تتوافق مع ميوله الخاصة لإثبات لغة أو قاعدة معينة يدافع عنها. والحقيقة أن مثل هذه التفسيرات والتناقضات تنشأ من عمل النحاة، وخاصة عندما تشتد المناقشات حول مسألة نحوية؛ ويشكل الخلاف بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة شهادة على ذلك. وقد ساهم سعيهم إلى التفسيرات المعيبة في تعقيد النحو، مما أدى به إلى ما هو أبعد من حدود التفسير المباشر. "وفي هذا السياق يقول ابن مضاء القرطبي: "ورأيت النحاة رحمهم الله أقاموا علم النحو لحفظ كلام العرب من الخطأ، ووقايتهم من التغيير، فبلغوا الغاية التي قصدوا إليها، وانتهوا إلى الغاية المنشودة التي قصدوا إليها، إلا أنهم التزموا ما لم يلزمهم، وتجاوزوا القدر الكافي فيما أرادوا منه، فتعذرت طرقة، وضعفت هياكله، وهبط عن مرتبة الإقناع والحجج" (الرد على النحاة، صفحة ٨٠).

وفي النهاية، ليس المقصود من بحثنا لهذه الآراء التقليل من أهمية النحو العربي، أو الطعن في قواعده، بل هو مجرد إشارة أو تلميح إذا صح القول - إلى ما وقع فيه النحاة واللغويين على السواء، من خطأ حينما أرادوا استنباط القواعد من كل ما روى عن القبائل العربية، ولم يصدروا كما قال سعيد الأفغاني: "في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة فأنت تجد في البحث من بحوثهم

قواعد عدة، هذه تستند إلى كلام رجل من قبيلة أسد، وتلك إلى كلام رجل من تميم، والثالثة إلى كلمة لقرشي، وتجد على القاعدة تفرعات دعا إليها بيت لشاعر جاهلي، واستثناء مبني على شاهد واحد، اضطر فيه الشاعر إلى أن يركب الوعر حتى يستقيم له وزن البيت " (في أصول النحو، صفحة ٧٠) وعلى الجملة فاللغات العربية كان لها الأثر الواضح في الظواهر اللغوية بصفة عامة والقواعد النحوية بصفة خاصة، لان اللغة طبيعية والنحو مصطنع .

ورغم ذلك فإن ابن جني قد وقف موقفاً إيجابياً إزاء اللغات العربية وإن اختلفت، فهذا لا يعدو أن يكون خلافاً في شيء من الفروع فقط، لا في الأصول، قائلًا : "فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد تراها ظاهرة الخلاف ألا ترى إلى الخلاف في "ما" الحجازية والتميمية وإلى الحكاية في الاستفهام عن الإعلام في الحجازية، فإذا قال قائل رأيت علياً؟ فأهل الحجاز يقولون من علياً؟ بالحكاية وبنو تميم يقولون من علي؟ ولا يكون، وترك ذلك في التميمية إلى غير ذلك، قيل هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته محتقر غير محتفل به، ولا مصيح عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكياً ولا وحنواً مهياً، لكثير خلافها وتعاذت أوصافها : فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم (الخصائص، صفحة ٢٤٣/١) مما يدل على أن اللغة أوسع من القواعد، إذا نجد أداة لها عدة وجوه مثل "ما" (لسان العرب، صفحة ٤٧١/١٢٥) حرف نفي، وتكون بمعنى الذي وتكون بمعنى الشرط وتكون عبارة عن جميع أنواع النكرة، وتكون بموضع من وتكون بمعنى الاستفهام.

المصادر والمراجع:

- ابن منظور. (بلا تاريخ). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار صادر.
١. أبو عثمان ابن جني. (بلا تاريخ). الخصائص (المجلد الثانية). (تحقيق: محمد علي النجار، المترجمون) بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.
٢. أبو عثمان عمرو بحر الجاحظ. (بلا تاريخ). البيان والتبيين (المجلد الرابعة). (تحقيق: عبد السلام هارون، المحرر) بيروت، لبنان: دار الفكر.
٣. أبي الفتح عثمان بن جني. (١٩٦٦م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح (المجلد الكتاب التاسع). (تحقيق: علي النجدي و الدكتور عبد الفتاح اسماعيل الشلبي، المحرر) القاهرة.
٤. ابي حيان. (بلا تاريخ). تفسير البحر المحيط. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة النصر الحديثة.
٥. أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ). (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م). الرد على النحاة (المجلد الطبعة: الأولى). (دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، المحرر) دار الاعتصام.
٦. الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيولي. (بلا تاريخ). مع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية. (عني بتصحيحه: بدر الدين النعساني، المحرر) بيروت، لبنان: دار المعرفة.
٧. الدكتور ابراهيم أنيس (المحرر). (بلا تاريخ). في اللهجات العربية (المجلد الرابعة). مكتبة الأنجلو المصرية.
٨. الدكتور علي أبو المكارم. (١٩٧٥). تقويم الفكر النحوي (المجلد الأولى). بيروت ، لبنان: دار الثقافة.
٩. الوزير: جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. (١٣٩٦ هـ - ١٩٥٠ م). أنباه الرواة على أنباه النحاة (المجلد الأولى). (تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، المحرر) دار المكتبة المصرية.
١٠. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م). مغني اللبيب عن كتب الاعاريب (المجلد الأولى). (تحقيق: مازن نبارك محمد و علي أحمد الله، المحرر، و راجعه: سعيد الافغاني، المترجمون) دمشق، سوريا: دار الفكر.

١١. سعيد الأفغاني. (١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م). *في أصول النحو*. دار الفكر.
١٢. صبحي الصالح. (بلا تاريخ). *دراسات في فقه اللغة*.
١٣. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. (بلا تاريخ). *المزهر في علوم اللغة وأنواعه*. (شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى - علي البجاري - محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) بيروت: دار الفكر.
١٤. عيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ). (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م). *شرح المفصل للزمخشري (المجلد الأول)*. (قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
١٥. محمد محيي الدين عبد حميد. (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م). *شرح ابن عقيل (المجلد الرابعة عشرة)*. مصر: مكتبة السعادة و المكتبة التجارية الكبرى.
١٦. (١٩٦٨). *مجلة دعوة الحق، الصفحات ٢٩ - ٣٣*.